تقرير صحفي

تقرير صحفي
بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال

المرصد العمالي الأردني / مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية
حزيران، 2010

تقديم

يحتفل العالم في الثاني عشر من حزيران باليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال، وهي مناسبة لمراجعة ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن والسياسات التي استخدمت للحد منها، إذ أنه وبالرغم من الجهود العديدة التي بذلت للحد من تفاقم هذه الظاهرة خلال السنوات الماضية، إلا أن زيادة أعداد الأطفال الملتحقين بسوق العمل وظروف العمل الصعبة التي يواجهونها ويعانون منها تثير القلق لدى جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة.

وتكفي قراءة متأنية وموضوعية لمكونات سوق العمل الأردني لوضع علامة استفهام كبيرة بخصوص الأرقام المتداولة حول حجم عمالة الأطفال في الأردن. فلم يعد الرقم الرسمي المتداول والناتج عن دراسة مسحية تم تطبيقها قبل ثلاثة أعوام والذي يشير إلى أن عدد الأطفال العاملين في الأردن يبلغ (٣٣) ألف طفل، يعكس واقع الانتشار الكبير للأطفال العاملين في مختلف مواقع ومكونات سوق العمل.

والأطفال حسب التعريف الذي قدمته اتفاقية حقوق الطفل المعتمدة من الأمم المتحدة عام ١٩٨٩ هم جميع الأشخاص الذين لم تتجاوز أعمارهم ١٨ عاماً. وقد اعتبرت منظمة العمل الدولية القضاء الفعلي على عمل الأطفال أحد المكونات الأساسية الأربعة لإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الذي أعلنته في عام ١٩٩٨ إلى جانب الحرية النقابية والإقرار الفعلي بحق المفاوضة الجماعية والقضاء على جميع أشكال العمل الجبري والقضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة. هذا إلى جانب العديد من الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بإلغاء والحد من عمالة الأطفال منها: اتفاقية الحد الأدنى للسن رقم ١٣٨، واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال رقم ١٨٢، واتفاقية العمل الجبري رقم ٢٩.

وعلى المستوى الوطني فإن قانون العمل الأردني رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ والتعديلات التي أجريت عليه، يحظر تشغيل الأطفال والأحداث، فقد نصت المادة (٧٣)، على منع تشغيل الأحداث (الأطفال) الذين لم يكملوا السادسة عشرة من عمرهم بأي صورة من الصور، وحظرت المادة (٧٤) منه تشغيل الأحداث الذين لم يكملوا الثامنة عشرة من عمرهم في الأعمال الخطرة أو المضرة بالصحة. وذلك انسجاماً مع مضامين اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (١٣٨) لعام ١٩٧٣، المتعلقة بالحد الأدنى لسن الاستخدام التي صادق الأردن عليها في عام ١٩٩٧، والاتفاقية رقم (١٨٢) لعام ١٩٩٩ المتعلقة بالقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال، والتي صادق عليها الأردن في عام ٢٠٠٠ واتفاقية العمل العربية رقم (١٨) لعام ١٩٦٦ بشأن عمل الأحداث.

وعلى المستوى العملي أوجدت وزارة العمل وحدة إدارية خاصة لمتابعة عمالة الأطفال، في إطار الاستراتيجية الوطنية للحد من عمالة الأطفال التي أقرت في عام ٢٠٠٦.

وتتوزع عمالة الأطفال في الأردن وغالبيتهم من الذكور في قطاعات الميكانيك والزراعة والبناء والفنادق والمطاعم، بالإضافة إلى الأطفال العاملين كبائعين في الشوارع وعلى الإشارات الضوئية وفي مشاغل النجارة والحدادة وأعمال

الدهان والعمالة في المنازل وتنظيف السيارات والمطاعم والمخابز. وتتركز غالبية هذه العمالة جغرافياً في محافظة العاصمة تليها الزرقاء واربد.

ويتعرض الأطفال العاملون للعديد من المخاطر أثناء عملهم وأبرزها الضرر من الآلات الثقيلة والأصوات العالية والإضاءة الضعيفة والتعرض للمواد الكيميائية، ولإصابات عمل بحكم عدم مواءمة قدراتهم الجسمانية وطبيعة الأعمال التي يقومون بها. هذا بالإضافة إلى أن غالبيتهم يعملون بأجور متدنية جداً، يبلغ متوسطها ما بين (٥٠ و ٨٠) ديناراً شهرياً، وبساعات عمل طويلة تتراوح بين (١٠ و ١٢) ساعة يومياً، ناهيك عن سوء المعاملة والاهانات النفسية والجسدية التي يتعرضون لها أثناء عملهم.

وتشير مختلف الدراسات أن عمل الأطفال في المهن الصعبة يترك آثاراً سلبية على المستوى النفسي والجسدي، فيمكن أن تسبب عدد من الإعمال بعض الإعاقات بسبب إصابات العمل التي يتعرضون لها. وغالباً ما تترك الأعمال التي يمارس فيها سلوكيات استغلالية نفسية وجسدية إلى زرع الإحساس بالدونية والظلم الأمر الذي يدفع العديد من الأطفال إلى الانحراف والتمرد على معايير وقيم المجتمع. هذا إلى جانب ارتفاع نسب العمالة غير الماهرة في سوق العمل بسبب عدم خضوعهم للتدريب المنهج، الأمر الذي يجعل إنتاجيتهم متدنية.

ولعل من أهم الأسباب التي تدفع هذه الظاهرة إلى التفاقم يتمثل في تراجع مستويات المعيشة لقطاعات واسعة من الأردنيين خلال السنوات الأخيرة، والناجمة بشكل أساسي عن الارتفاعات المتتالية في الأسعار (التضخم) وثبات الأجور عند مستويات منخفضة. إذ أن ما يقارب ٧٠ بالمائة من الأطفال العاملين ينحدرون من أسر تعيش تحت خط الفقر، الأمر الذي يدفع الأسر إلى إخراج أبنائهم من المدارس، أو التساهل في تسربهم منها بهدف المساهمة في توفير مداخيل تساعد الأسرة على تلبية حاجاتها الأساسية.

الى جانب الأسباب المذكورة فإن زيادة معدلات تسرب الطلبة من المدارس وتركهم لمقاعد الدراسة وانخراطهم في سوق العمل تعد سبباً رئيساً آخر في ازدياد أعداد الأطفال العاملين والتي ترجعها العديد من الدراسات إلى سوء المعاملة التي يتلقونها في المدارس سواء من المعلمين أو من زملائهم، وعدم تأمين الحماية الكافية لهم من العنف والاعتداءات، بالإضافة إلى ضعف جانب التحفيز على الإبداع في المدارس، وقلة البرامج والنشاطات اللامنهجية فيها.

ولعل من الأسباب التي دفعت بهذه الظاهرة إلى الازدياد خلال السنوات القليلة الماضية ضعف البرامج التي تم تطبيقها للحد من هذه الظاهرة وتشتتها، هذا إلى جانب الضعف الكبير في عمليات المراقبة والتفتيش التي تقوم بها المؤسسات الرسمية.

وفي ضوء ما تم عرضه فقد بات من الضروري تضافر كافة الجهود الرسمية وجهود المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بحماية الطفولة والأسرة وتنظيم سوق العمل، وتطوير العملية التربوية والتعليمية خلال المرحلة الأساسية للحد من عمليات تسرب الأطفال من مدارسهم، والعمل على تفعيل سياسات مكافحة الفقر التي تشكل السبب الرئيسي لهذه المشكلة، إلى جانب إعادة النظر في مستويات الأجور المنخفضة في الأردن إذ أن الغالبية الساحقة من العاملين بأجر في الأردن لا تتجاوز رواتبهم ٣٠٠ دينار شهرياً، وكذلك العمل على تشديد الرقابة من قبل المؤسسات الرسمية على الأماكن التي تتركز فيها عمالة الأطفال، والعمل على تطبيق القوانين التي تحظر عمل الأطفال، هذا إلى جانب تفعيل الحملات التوعوية حول الآثار السلبية الناتجة عن عمل الأطفال في المدارس والأسر.